إن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية هي كيان مستقل ومختلف عن وزارة الخارجية أنشأه الكونجرس الأمريكي وهو هيئة استشارية حكومية مستقلة مؤيدة من كلٍ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري تراقب الحرية الدينية على مستوى العالم وتُعد التوصيات المتعلقة بالسياسات للرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. تبنى اللجنة هذه التوصيات على ولايتنا القانونية وعلى المعايير الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الوثائق الدولية. يمثل التقرير السنوي لعام 2016 تتويجًا للعمل الذي قام به المفوضون والموظفون المحترفون على مدار العام لتوثيق الانتهاكات على الأرض وإعداد توصيات مستقلة لحكومة الولايات المتحدة. يغطي تقرير عام 2016 الفترة من 1 فبراير، 2015 وحتى 29 فبراير 2016، وإن كانت بعض القضايا والأحداث الهامة التي وقعت بعد هذا الإطار الزمني قد ذُكرت في التقرير.

العراق

النتائج الرئيسية: استمر تدهور مناخ الحرية الدينية في العراق في عام 2015، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف باسم داعش). يستهدف تنظيم داعش كل من يعارض أيديولوجيته الإسلامية المتطرفة، لكن الأقليات من الطوائف العرقية والدينية ولا سيما طوائف المسيحيين واليزيديين والشيعة والتركمان والشبك هم الفئات الأشد ضعفًا. وقد خلصت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية في عام 2015، إلى أن تنظيم داعش ارتكب جرائم إبادة جماعية ضد هذه الجماعات وجرائم ضد الإنسانية في حق جماعات أخرى. وبينما كان تنظيم داعش الأفظع في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات الحرية الدينية، واصلت قوات الحشد الشعبي التي اعترف بها رئيس الوزراء العبادي رسميًا كجزء من الدولة العراقية في سبتمبر 2015، شن هجمات منظمة ضد المدنيين من المسلمين السُنّة، مما أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية. وعلى الرغم من أن العبادي حاول أن يضم قوات الحشد الشعبي إلى الجماعات المسلحة المدعومة من الحكومة من خلال هذه المناورة، إلا أنه حتى الآن ظل من الواضح أن الجماعة التي تخضع لإشراف وزارة الداخلية فنيًا تمارس قدرًا كبيرًا من الاستقلال وتعتنق التعاليم القوية المناصرة للشيعة، والتي تحث أغلبها على إقصاء سكان العراق السنة. ولكن، لأن قوات الحشد الشعبي من أكثر الجماعات تأثيرًا في قتال تنظيم داعش، لم تقيد الحكومة العراقية أنشطة مرتكبي الهجمات العنيفة أو تحاكمهم. يعتبر ملايين من العراقيين الآن لاجئين أو مشردين داخليًا بسبب أعمال تنظيم داعش وعجز الحكومة عن حماية الطوائف الدينية. وبناءً على هذه الانتهاكات المرتكبة بشكل أساسي من جانب تنظيم داعش إلى جانب تسامح الحكومة العراقية أيضًا مع الهجمات التي تشنها قوات الأمن وقوات الحشد الشعبي، توصي اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية مرة أخرى في عام 2016 أن تصنف الحكومة الأمريكية العراق "كدولة تثير اهتمامًا خاصًا" بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998 (IRFA). لقد أوصت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية بتصنيف العراق كدولة تثير اهتمامًا خاصًا منذ ديسمبر من عام 2008. ولم تُصنف العراق من جانب وزارة الخارجية أبدًا في عصر ما بعد صدام كدولة تثير اهتمامًا خاصًا.

الخلفية

لقد عانت العراق لفترة طويلة من التوترات الطائفية، التي أثرت عكسيًا على حقوق الإنسان ومناخ الحرية الدينية في الدولة. حافظت حكومة العراق تحت حكم صدام على النظام النسبي من خلال التخويف والإرهاب مع محاباتها للأقلية السنية المسلمة، التي تشكل 35 بالمائة تقريبًا من سكان الدولة. وبعد سقوط صدام حسين في عام 2003، تصرف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بطريقة استبدادية وطائفية في الفترة ما بين عامي 2003 و2014. حيث فشل في التنفيذ الكامل لاتفاق بشأن تقسيم سلطة الحكومة بين المسلمين الشيعة والسُنّة، واستهدف المناطق السنية والسياسيين السُنّة وهمّش المسلمين السُنّة من المناصب الحكومية والعسكرية. ومنذ استقالة المالكي، حاول رئيس الوزراء حيدر العبادي أن يخفف التوترات الطائفية ولكنه لم ينجح بعد في تحقيق ذلك، على الرغم من أنه قدم بعض العروض لدمج المسلمين السُنّة في الحكومة أو تعيينهم في الجيش. وازدادت محاولات العبادي لتخفيف حدة التوترات بين السنة والشيعة على الصعيد السياسي والمجتمعي تعقيدًا بسبب قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران التي تعمل خارج سيطرة الحكومة.

ساعدت هذه الخلفية في خلق ظروف سمحت بنشأة تنظيم داعش وانتشاره وسيطرته في نهاية المطاف على مناطق كبيرة شمال ووسط العراق. فقد نتج عن الأعمال السياسة لصدام حسين ونوري المالكي انعدام ثقة بين سكان العراق من الشيعة الذين يمثلون أغلبية السكان والمسلمين السُنَّة الأقلية، مما أثر على العراق اليوم. وانعدمت ثقة السكان السُنَّة في الحكومة العراقية، وارتابوا في استعدادها للسماح للمسلمين السُنَّة بالمشاركة في المناصب المرموقة الحكومية والعسكرية. علاوةً على ذلك، يخشى السكان

المسلمون السُنَّة الذين يكرهون داعش ألا توفر الحكومة العراقية الحماية لهم. كما تشك طوائف الأقليات الدينية، خاصة السكان من الطائفة اليزيدية، في استعداد الحكومة العراقية أو قدرتها على حمايتهم من داعش. وهكذا اجتمع هذا القدر من انعدام الثقة بين الطوائف الدينية والعرقية العراقية وعدم ثقة هذه الطوائف في الحكومة العراقية مما أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية وتقويض استقرار الدولة وإثارة الشك في كون الحرية الدينية وحقوق الإنسان يمثلان أولوية وأن الحكومة ستوفر لهما الحماية.

منذ عام 2014، أدى إقليم كردستان شبه المستقل وحكومته دورًا بارزًا في توفير ملاذ آمن لطوائف الأقليات الدينية الفارة من زحف تنظيم داعش وهجماته. ويبلغ عدد سكان إقليم كردستان 5.2 ملايين نسمة تقريبًا. ومنذ نشأة تنظيم داعش وبدء الصراع السوري، تدفق إلى إقليم كردستان 1.8 مليون نسمة من اللاجئين السوريين والعراقيين المشردين داخليًا من مناطق أخرى بالعراق مما أدى إلى إضعاف قدرته على توفير الخدمات والمساعدات الإنسانية الكافية. وأدى الضغط الذي يعاني منه إقليم كردستان لرعاية الطوائف التي تبحث عن الأمان هناك إلى توتر العلاقات بين إقليم كردستان وبغداد.

حتى قبل نشأة تنظيم داعش، كانت الطوائف الدينية الأصغر عددًا بالدولة التي تضم المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت واليزيديين والصابئة المندائيين مستضعفة بشكل واضح. وقبل عام 2003، كان العراقيون غير المسلمين يشكلون ثلاثة بالمائة تقريبًا من سكان العراق. ولكن بحلول عام 2013، انحسر عددهم ليصل إلى 500,000 وهو ما يشكل نصف العدد المسجل في 2003، أما اليوم فقد صرح بعض الزعماء المسيحيين أن العدد انخفض إلى ما يتراوح بين 250,000 و300,000. وكذلك، صرح اليزيديون في عام 2013 أن أعدادهم قد انخفضت 200,000 تقريبًا منذ عام 2005 لتصل إلى 500,000 وصرح المندائيون أن 90 بالمائة تقريبًا من طائفتهم غادروا البلاد أو قتلوا، ولم يبقَ منهم سوى بضعة آلاف. يتواصل حجم هذه الطوائف الدينية في التناقص مع تفاقم الأزمة في العراق، حيث لقي العديد من أفراد طوائف الأقليات الأصغر عددًا حتفهم أو تم تهجيرهم خارج البلاد أو شُردوا داخليًا، خاصةً منذ زحف تنظيم داعش في شمال العراق منذ عام 2014.

ظروف الحرية الدينية 2015-2016

الانتهاكات من جانب تنظيم داعش: يهدد تنظيم داعش المنطقة واستقرار العراق وحقوق الإنسان والحرية الدينية لجميع العراقيين. يعتنق تنظيم داعش أيديولوجية دينية وسياسية عنيفة تسمح بعدم وجود تنوع ديني أو حرية للفكر أو التعبير. وطردت الجماعة طوائف الأقليات من أوطانهم التاريخية قسريًا وأجبرتهم على اعتناق رؤية داعش للإسلام واغتصبوا النساء والأطفال واستعبدوهم وعذبوا أفراد الطوائف وقتلوهم، رجمًا وصعقًا بالكهرباء وذبحًا. وهكذا استهدف تنظيم داعش طوائف الأقليات الدينية الأصغر عددًا؛ حيث تنذر أفعاله المستمرة بنهاية الطوائف الدينية القديمة في شمال العراق. وبعد انقضاء الفترة المشمولة بالتقرير، في 17 مارس 2016، أعلن وزير الخارجية جون كيري في تقديره أن تنظيم داعش "مسؤول عن الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الجماعات في المناطق الخاضعة لسيطرته، والتي تشمل اليزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة كما أنه مسؤول عن الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي ارتكبها في حق هذه الجماعات ذاتها وفي بعض الحالات ضد المسلمين السُنَّة والأكراد والأقليات الأخرى أيضًا".
وقد ارتكب تنظيم داعش جرائم مروعة ضد الطائفة اليزيدية وهي جماعة دينية صغيرة يعتبرها من "عبدة الشيطان" ولا يعتبرهم "أهل كتاب" (الديانات الإبراهيمية). وكشف تقرير متحف الولايات المتحدة لإحياء ذكرى محرقة اليهود عام 2015 أن تنظيم داعش ارتكب أعمال إبادة جماعية ضد الطائفة اليزيدية في صيف 2014. وطبقًا لروايات الناجين، منح تنظيم داعش اليزيديين خيارَين: هما اعتناق عقيدته أو الموت. تفيد وثائق متحف الولايات المتحدة لإحياء ذكرى محرقة اليهود أن 1562 يزيديًا على الأقل قُتلوا في صيف 2014، بما في ذلك الذين ماتوا في جبل سنجار جوعًا وعطشًا. حيث تم اكتشاف 16 مقبرة جماعية على الأقل حول سنجار، بها رفات يرجح أن تكون للضحايا اليزيديين، وذلك طبقًا لتصريحات الأمم المتحدة. كما تخضع السيدات والفتيات من الطائفة اليزيدية للاغتصاب الجماعي والعبودية الجنسية والاعتداء والزواج بالإكراه من مقاتلي داعش. في يناير 2016، صرحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظيم داعش اختطف 5838 شخصًا منذ أغسطس 2014: 3192 امرأة و2646 رجلاً.

استهدف تنظيم داعش الطوائف المسيحية أيضًا. في أغسطس 2015، صرح وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي أن تنظيم داعش قتل 2000 عراقي في سهول نينوى المسيحية الواسعة في الفترة ما بين يناير وأغسطس 2015 وأن ما يزيد عن 125000 مسيحي فروا إلى إقليم كردستان بحثًا عن حماية. وفي كركوك، استخدم تنظيم داعش الكنائس كقواعد واقتحم المقابر

ودنسها؛ وهدم أديرة الأشوريين. وفي أواخر يناير 2016، ذُكر أن تنظيم داعش دمر دير سانت إيليا في أربيل، أقدم دير مسيحي في العراق والذي ظل مكانًا للعبادة لما يزيد عن 1400 سنة؛ ويُعتقد أن التدمير حدث في الفترة ما بين أغسطس وسبتمبر 2014.

بالإضافة إلى ذلك، يؤذي تنظيم داعش كلاً من المسلمين السنة والشيعة. وتتحمل هذه الجماعة مسؤولية التفجيرات وعمليات القتل في جميع أنحاء الدولة التي تستهدف الطائفتين على حد سواء. حيث يقتل تنظيم داعش المسلمين الشيعة دون تمييز من خلال التفجيرات وأساليب القتل الجماعي الأخرى، بينما يستهدف من السُنَّة الطوائف وزعماء الطوائف الذين يشكلون خطرًا على سلطته أو المنخرطين في نشاطات مقاومة له. على سبيل المثال، في يوليو 2015، قُتل 115 مسلمًا شيعيًّا في خان بني سعد، شمال بغداد وفي أغسطس، قُتل 67 شيعيًّا مسلمًا في جميلة بالقرب من مدينة الصدر. وفي يوليو، تم إعدام 22 فردًا من قبيلة الجبور السُنية شمال الموصل وفي أكتوبر، أعدم تنظيم داعش 70 فردًا من قبيلة أبو نمر السُنية في محافظة الأنبار.

الانتهاكات المرتبكة من جانب الحكومة العراقية: في الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة عام 2015، أعلن رئيس الوزراء العبادي أن قوات الحشد الشعبي ستكون جزءًا من الدولة العراقية الرسمية وأنها مسؤولة أمام وزارة الداخلية؛ على الرغم من أن قوات الحشد الشعبي تعمل باستقلالية واضحة. ودعا الزعماء الدينيون مثل آية الله العظمى علي السيستاني، رجل الدين الأول في العراق الحكومة العراقية ورئيس الوزراء علانيةً إلى بذل الجهد للسيطرة بحزم أكبر على أعمال قوات الحشد الشعبي. وبالرغم من ذلك، خصص العبادي مليار دولار على الأقل من ميزانية دولة العراق لقوات الحشد الشعبي وورد ذكر هذه الجماعة مرارًا في حديثه عن معارك الحكومة العراقية ضد داعش.

وبالرغم من أن قوات الحشد الشعبي تمثل قوة عسكرية مؤثرة في القتال ضد داعش، إلا أنها متهمة هي والجماعات شبه العسكرية التي تعمل تحت مظلتها (مثل ألوية بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وكتائب الإمام علي) بارتكاب جرائم العنف الطائفي المنظمة والبشعة ضد المسلمين السُنَّة وغيرهم. وتفيد التقارير بأن ميليشيات الشيعة دمرت مئات المباني في بلدات الدور والبو عجيل وأحياء العلم التابعة للسُنَّة، بعد استعادة تكريت في مارس، 2015. كما اختطف مائتا رجل سني. وفي منتصف يناير 2016 في المقدادية، أحرقت ميليشيات الشيعة ودمرت ستة مساجد سُنّية وسوقًا تابعًا للسُنَّة. كما أعدمت الجيران السُنَّة واثنين من الصحفيين التابعين لتليفزيون الشرقية العراقي، وهي قناة متعاطفة مع السُنَّة العراقيين. وبنهاية ديسمبر 2015، أفادت التقارير أن جماعات قوات الحشد الشعبي تحرشت بسيدات مسيحيات لم يرتدين الحجاب الإسلامي. وذكر المسيحيون في بغداد أن قوات الحشد الشعبي علقت ملصقات على الكنائس والأديرة في الأحياء المسيحية تحث النساء على تغطية شعرهن وأن بعض المسيحيين تلقوا تهديدات بأنه يجب عدم الاحتفال بعيد الميلاد أو السنة الجديدة أو الاستهانة بشهداء قوات الحشد الشعبي الذين ماتوا أثناء القتال مع داعش. حثت جماعات حقوق الإنسان الحكومة على محاسبة قوات الحشد الشعبي والأطراف الفاعلة الأخرى المدعومة من الحكومة، ومحاكمتهم على ارتكاب جرائم الابتزاز والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون واختطاف الأفراد غير الشيعة وخاصة السنة.

المشاكل في إقليم كردستان: تصدرت قوات البشمركة الكردية القتال مع داعش في شمال العراق ونزح ما يزيد عن 1.8 مليونًا من اللاجئين السوريين والعراقيين المشردين داخليًا إلى إقليم كردستان. ولكن، في الفترة المشمولة بالتقرير، لم تنجح حكومة إقليم كردستان في دمج طوائف الأقليات في نظام الحكم. وتفيد التقارير أنه لا توجد مقاعد للعرب أو اليزيديين أو الكاكائيين أو الأقليات الأخرى الصغيرة في المجلس المحلي الكردستاني (البرلمان). بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر أي مناصب وزارية خاصة لفئات الأقلية تسمح بتعيين ممثلين شرعيين مؤهلين من الجماعات غير الكردية.

سياسة الولايات المتحدة

أدى ظهور تنظيم داعش في يونيو عام 2014 إلى دفع الولايات المتحدة إلى زيادة تدخلها في العراق. وأدت تصرفات الجماعة المصنفة من جانب الولايات المتحدة على أنها جماعة إرهابية والتهديد الذي تفرضه على السلم والأمن الإقليميين في العراق إلى تعزيز الولايات المتحدة لتعاونها مع الحكومات في كل من بغداد وإقليم كردستان وقوات الأمن التابعة لها وقوات الأمن العراقية والبشمركة. تراوحت المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة بين تنظيم تحالف ضد داعش تقوده الولايات المتحدة وتوجيه ضربات جوية منتظمة وبناء قدرات الشركاء من الشعوب الأصلية. يضم التحالف ضد داعش، الذي يطلق عليه عملية الحل الجذري 65 دولة توجه ضربات جوية، من بينها أستراليا والبحرين وكندا وفرنسا والأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا

والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومنذ سبتمبر 2014، تم توجيه ما يزيد عن 10000 ضربة جوية من بينها 7000 ضربة على الأقل إلى العراق ونفذت معظم هذه الضربات الولايات المتحدة. في ديسمبر 2015، أعلنت الولايات المتحدة نشر 100 من قوات العمليات الخاصة لشن الهجمات وجمع معلومات الاستخبارات وتحرير الرهائن واعتقال قادة تنظيم داعش. علاوةً على ذلك، أرسل التحالف ضد داعش 6500 جندي إلى العراق من بينهم 3500 جندي أمريكي. ومن خلال صندوق تدريب وتسليح العراق، خصصت الولايات المتحدة ما يزيد عن 1.6 مليار دولار لتدريب ما يزيد عن 17000 فرد من قوات الأمن العراقية وما يزيد عن 2500 من أفراد البشمركة، فضلاً عن تدريب الشرطة العراقية والمقاتلين القبليين، وتوفير مركبات النقل العسكرية والأسلحة الخفيفة والثقيلة وتنسيق مهام النقل الجوي. كما تعمل مجموعة الدول السبع التي تضم الولايات المتحدة على وقف تدفق المقاتلين الأجانب والتنسيق بين أجهزة المخابرات العالمية لوقف التجنيد بتنظيم داعش.

في عام 2015، أمدت الولايات المتحدة العراق بما يزيد عن 623 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية، من أهدافها دعم المشردين داخليًا في إقليم كردستان. وفر التمويل الدعم لأنشطة وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى جانب هيئات أخرى. ومن الجهود التي تدعمها الولايات المتحدة تنسيق المخيمات والدعم الصحي والطبي ومشروعات التعليم والمساعدة الغذائية والدعم النفسي وإصلاح المآوي وتنمية مصادر الرزق. كما تواصل الولايات المتحدة إعادة توطين اللاجئين العراقيين بالولايات المتحدة. وطبقًا لإحصائيات وزارة الخارجية، تم توطين 12676 عراقيًّا بالولايات المتحدة في السنة المالية 2015، وهو أكبر عدد بعد عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم من بورما.

تواصل الولايات المتحدة العمل مع رئيس الوزراء العبادي للتشجيع على تمثيل أكثر شمولاً للطوائف الدينية والعرقية المختلفة بالحكومة العراقية. وكان سليم الجبوري، رئيس مجلس النواب السُني يعمل جنبًا إلى جنب مع العبادي لتحسين العلاقات بين السُنَّة والشيعة، ومن المعلوم أن الرجلين تجمعهما علاقة عمل طيبة بخلاف العلاقة بين المالكي ورئيس مجلس النواب السُني، أسامة النجيفي. علاوةً على ذلك، عيَّن العبادي خالد العبيدي المسلم السُني وزيرًا للدفاع ليقود الحرب ضد داعش في عام 2014. كما تم تعيين كثير من الجنرالات السُنَّة ليقودوا المعركة ضد الجماعة في الرمادي. أدت هذه الحركات إلى زيادة الثقة بين طائفة السُنَّة، وتحديدًا بين الجنود السُنَّة وقوات الأمن العراقية، على الرغم من استمرار توتر العلاقات الطائفية بسبب التجارب السابقة التي عانت منها طائفة السُنَّة تحت حكم رئيس الوزراء السابق المالكي والأعمال المتواصلة للجماعات شبه العسكرية مثل قوات الحشد الشعبي.

أنفقت الولايات المتحدة في عام 2015 ما يزيد عن 52.49 مليون دولار في العراق على الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنافس السياسي وبناء توافق الآراء وبرامج المجتمع المدني. وتواصل الولايات المتحدة تمويل المشاريع التي تركز على حل مشاكل الأقليات. ومن بين هذه المشاريع برنامج دعم الأقليات في العراق. يتعاون برنامج دعم الأقليات في العراق مع المراكز في العراق لتدريب الأقليات في الدولة وتقديم المساعدة لهم حتى يمثلوا أنفسهم بشكل أفضل في المجتمع المدني ومواجهة التحديات المشتركة وتمكين المرأة اقتصاديًا.

التوصيات

إضافة إلى التوصية بأن تصنف الولايات المتحدة العراق كدولة تثير اهتمامًا خاصًا، فإن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية توصي حكومة الولايات المتحدة بأنه ينبغي عليها القيام بما يلي:

- الدعوة لدعم عمل إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات تنظيم داعش في العراق وسوريا لحقوق الأقليات الدينية والعرقية أسوةً بالنماذج المستخدمة في السودان وليبيا، أو تشجيع الحكومة العراقية على قبول الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق بعد يونيو من عام 2014؛

- حث الائتلاف الدولي لمواجهة داعش في اجتماعاته الدولية المستمرة على اتخاذ إجراءات لحماية الأقليات الدينية والعرقية الأكثر ضعفًا ومساعدتها، ويشمل ذلك زيادة المساعدات الإنسانية العاجلة وإعطاء الأولوية لإعادة توطين الفئات الأكثر ضعفًا بدول أخرى وتوفير الدعم طويل الأجل في الدول المضيفة لمن يرغبون في العودة إلى أوطانهم بعد الصراع؛

- وضع خطة عمل واسعة تشمل كامل الحكومة لحماية الأقليات الدينية في العراق والمساعدة على تهيئة الظروف لهم للعودة إلى منازلهم، وتكليف السفير المتجول المعني بالحرية الدينية الدولية بالمشاركة مع مجموعة الاتصال بين الحكومات المعنية بحرية الدين أو الاعتقاد لتنسيق الجهود المتشابهة المبذولة من جانب الحكومات الأخرى؛

- تضمين شرط في كل أنواع الدعم العسكري أو الأمني المقدم إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان بأن تتكامل قوات الأمن لتعكس التنوع الديني والعرقي للبلاد، وتقديم التدريب للوحدات المتلقية للمساعدات حول معايير حقوق الإنسان العالمية وكيفية معاملة المدنيين، وخاصة الأقليات الدينية؛

- حث الحكومة العراقية على مواصلة ملاحقة قوات الحشد الشعبي ومحاسبتهم على الانتهاكات التي ارتكبوها في حق المسلمين السُنَّة غير المحاربين والأقليات الدينية الأخرى، والتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات عند حدوثها وملاحقتهم قضائيًا؛

- حث الأحزاب على تضمين حماية الحقوق لكل العراقيين وإنهاء التمييز كجزء من المفاوضات مع حكومة إقليم كوردستان والحكومة العراقية حول المناطق المتنازع عليها، والضغط على حكومة إقليم كوردستان لمعالجة الانتهاكات المزعومة ضد الأقليات من جانب مسؤولين أكراد في هذه المناطق؛

- مواصلة تكليف مسؤولي السفارة بإشراك الأقليات الدينية، والعمل مع حكومة العراق وهذه الطوائف وممثليها السياسيين والمدنيين لمساعدتهم على الوصول إلى اتفاق حول التدابير المطلوبة لضمان حقوقهم والأمن في وطنهم؛

- تركيز إعداد البرامج الأمريكية في العراق على تعزيز الحرية الدينية والتسامح وضمان استفادة الطوائف المهمشة من الدعم التنموي الذي تقدمه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ينبغي على الكونجرس الأمريكي القيام بما يلي:

- تضمين شرط في فاتورة الاعتمادات المالية للبرامج ذات الصلة ووزارة الخارجية والعمليات الأجنبية في السنة المالية 2017 يسمح للحكومة الأمريكية برصد أو تخصيص أموال للمساعدة العينية في حالة الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو في قضايا جرائم الحرب المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية على أساس كل حالة على حدة وعندما يكون تقديم هذه المساعدة في المصلحة الوطنية.